بينها وبين الدبلوماسية الاسرائيلية ، وهي « مسألة الامن » ، وبتحديد اكثر « مسألة امن اسرائيل » ٠

فقد قال الرئيس السادات بوضوح قاطع انه يعترف بقلق اسرائيل على امنها وانه لهذا مستعد لتقديم كافة الضمانات لهذا الامن ٠ وبالفعل فقد ذكرت وكالة الانباء الرسمية المصرية (وكالة انباء الشرق الاوسط) وهي تغطي مقابلة اجراها عدد من الصحافيين اليابانيين مع الرئيس السادات في الشهر الماضي أن الرئيس قال في هذه المقابلة ان هناك اجراءات يمكن لمصر ان تقبلها لتلبية حاجات الامن الاسرائيلية ، وان هذه الاجراءات تتلخص في النقاط الست التالية :

- مناطق منزوعة السلاح على الحدود٠
- مناطق محدودة التسليح ٠
- وجود لقوات الامم المتحدة في المناطق المنزوعة السلاح ٠
- وجود محطات للانذار المبكر ٠
- اتفاقية صلح تنص على ان خليج العقبة ممر مائي مفتوح ٠
- فتح الحدود وتكوين لجنة مشتركة للاشراف على تنفيذ اتفاقية الصلح ٠

وهكذا يتضح ان منطقة التباعد الرئيسية بين القاهرة وتل ابيب هي « المنطقة الفلسطينية » ، وان منطقة الالتقاء الرئيسية بينهما هي « المنطقة الامنية » ٠ وتقضي المرحلة الجديدة ، التي بدأت بمجرد زيارة نائب الرئيس الاميركي موندیل لمصر ، بتجاهل المنطقة الفلسطينية والتركيز على المنطقة الامنية ، حيث لا تبدو هناك امكانية للتوصل الى تفاهم بشأن المسألة الفلسطينية ، في حين ان وجهات نظر مشتركة تتضح فيما يتعلق بالامن ٠

ويفسر هذا الوضع لماذا تفرض هذه الدبلوماسية على النظام المصري ان يقدم التنازلات سلبا وايجابا ٠ سلبا عن طريق اغفال ما لا امل في التوصل فيه الى اي تفاهم مع الاسرائيليين ، وهذا بالتحديد ما يتعلق بالجوهر ، وهو المسألة الفلسطينية ٠ وايجابا عن طريق التحرك رأسا نحو المطالب الاسرائيلية وتلبيتها حينما كان ذلك في مقدور وضمن صلاحيات النظام المصري ٠

ويتضح بنظرة على المعلومات المتاحة عن كل الاتصالات الغربية خلال الشهر الماضي انه اذا كانت هذه الاتصالات قد بدأت بتقديم الاقتراح المصري الخاص باعادة ضفة الاردن الغربية المحتلة الى الاردن ، واعادة قطاع غزة المحتل الى مصر ، وهو اقتراح واكبه اقتراح اسرائيلي مضاد ٠٠ الا ان سير المحادثات اتجه بعيدا عن هذا المشروع بقدر ما كان فيه من امل فلسطيني ، فتحولت الاهداف بالنسبة للاقتراح المصري الى صيغة اكثر تواضعا بكثير ، تمثلت في التمني على اسرائيل ان تقوم بمبادرة تجاه الرئيس السادات ترد بها على بادرة « الزيارة » ٠ وتردد ان هذا التمني يتعلق بامكان تسليم مدينة العريش المصرية في شمال سيناء المحتلة الى « الادارة » المصرية (وليس الى القوات المصرية ، اي مع تجريدها من السلاح) لتكون مقرا لمفاوضات لاحقة تجري بين الطرفين المصري والاسرائيلي٠

والغريب ان اهتمام الاعلام الغربي ـ واهتمام جزء كبير من الاعلام العربي ايضا ـ انجذب بشدة خلال الشهر الماضي الى مؤتمر « قلعة ليدز » البريطانية الثلاثي الذي عقد لمدة يومين (١٨ و ١٩ تموز ـ يوليو) بين محمد ابراهيم كامل وزير الخارجية المصري ، وموشي دايان وزير الخارجية الاسرائيلي ، وسايروس فانس وزير الخارجية الاميركي ٠ فقد عقد هذا المؤتمر وسط اغرب تمهيدات من نوعها من جانب الطرف الداعي اليه (الولايات المتحدة) والطرفين الاخرين المشتركين فيه٠